مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (11) /العدد (2)، ديسمبر 2024، ص ص:65-79

البعد القانوني للحوكمة وأثره على النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية

دراسة قياسية للفترة (2000-2022) باستخدام بيانات البانل

The legal dimension of governance and its impact on economic growth in some Arab Econometric study for the period (2000-2022) using panel data:countries

نسيمة شراطي[1]*

جامعة المدية، الجزائر ، cherrati.nassima@univ-medea.dz

تاريخ الاستلام:2024/03/26 تاريخ القبول:2024/12/26 تاريخ النشر:2024/12/31

ملخص :

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر البعد القانوني للحوكمة على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية، من خلال تحديد أثر المتغيرات التالية: سيادة القانون، جودة التشريعات، الإنفتاح التجاري، تكوين راس المال على المتغير التابع: النمو الاقتصادي ممثلا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ل 12 دولة، خلال الفترة 2000-2022، اعتمادا على بيانات البانل. توصلت الدراسة إلى أن النموذج الملائم لبيانات دول العينة هو نموذج التأثيرات العشوائية، واظهرت نتائج التقدير ان كلا من مؤشر سيادة القانون، جودة التشريعات، الإنفتاح التجاري كان لها تأثير معنوي وموجب على النمو الاقتصادي، اما مؤشر اجمالي تكوين راس المال فلم يكن له اثر معنوي.

الكلمات المفتاحية: حوكمة، نمو اقتصادي، الدول العربية، بيانات البانل.

ترميز **JEL**: O40 ، P24، O16، D73

Abstract:

This study aimed to identify the impact of the legal dimension of governance on the economic growth of a sample of Arab countries, by determining the impact of the following variables: rule of law, Regulatory Quality, trade openness, and capital formation on the dependent variable: economic growth represented by the per capita of gross domestic product.in 12 countries, during the period 2000-2022, based on panel data ..

The study concludes that the best model for estimating the static panel model is the random effects model, Findings also show that the rule of law index, Regulatory quality, and trade openness had a significant and positive impact on economic growth, but the total capital formation index have no significant effects..

Keywords: Governance; Economic growth; Arab countries; Panel Data; Trade openness .

Jel Classification Codes: O40; P24. ; O16 ;D73

[1]* المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تسعى جميع الدول إلى تحقيق أداء ينهض باقتصادها ويعزز من مكانتها، ومن المعروف ان النمو الاقتصادي يرتبط بعدة عوامل ومحددات ذكرتها مختلف النظريات الاقتصادية، منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو غير اقتصادي يرتبط بالإصلاح المؤسسي والحوكمة الرشيدة.

ففي ظل الاهتمام المتزايد بالعلاقة بين الحوكمة والنمو الاقتصادي، يعد فهم الطريقة التي تسهم بها الحوكمة في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال ابعادها السياسية والقانونية والادارية ضرورة ملحة لواضعي السياسات وصناع القرار خاصة في الدول العربية التي تعاني من تدني معدلات النمو الاقتصادي فيها وتأخر في مؤشراتها التنموية، الامر الذي يمكن ارجاعه الى ضعف قدرة الدول على القيام بالإصلاحات القانونية الهادفة الى تشجيع الاستثمار وتوفير بيئة ملائمة للأعمال .

1.1.إشكالية الدراسة :

تتمحور إشكالية هذه الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ماهو أثر البعد القانوني للحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية خلال الفترة (2000-2022) ؟

2.1.فرضية الدراسة :

للإجابة على هذه الإشكالية، تنطلق الدراسة من الفرضية الأساسية التالية:

يؤثر البعد القانوني للحوكمة بشكل إيجابي على أداء النمو الاقتصادي في الدول العربية.

3.1.أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من الدور الذي تلعبه الحوكمة في بعدها القانوني في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث أصبحت من أكثر المواضيع إثارة للنقاش من طرف خبراء الاقتصاد ورجال السياسة في الوقت الراهن، سواء على المستوى الوطني او الدولي.

4.1.أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساس ي إلى اختبار مدى تأثير البعد القانوني للحوكمة على النمو الاقتصادي لعينة من الدول العربية خلال الفترة (2000-2022) وذلك من خلال استخدام نماذج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية(Panel Data) .

5.1.منهج الدراسة:

بالنظر لطبيعة الدراسة وتحقيقا للهدف العام منها واختبار فرضياتها، سيتم الاعتماد على المنهج القياسي الكمي باستخدام نماذج بيانات البانل، وتم اجراء التطبيق عليها باستخدام البرنامج الاحصائي.STATA 2015

6.1.الدراسات السابقة:

لغرض تحليل مشكلة البحث ومناقشتها، تطلب الأمر الاستعانة بأهم الدراسات السابقة، حسب التسلسل الزمني نذكر منها:

*دراسة(Erum, K., Naveed, A., & Imtiaz, A, 2018) :أظهرت الدراسة العلاقة بين كل من الاستثمار ومؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في باكستان للفترة (1996-2006) ، وتم استخدام نموذج (ARDL) ، بينت الدراسة وجود علاقة طويلة الأجل بين الاستثمار ومؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في باكستان خلال فترة الدراسة، وأن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين مؤشر مراقبة الفساد والاستثمار العام على النمو الاقتصادي، في حين وجدت علاقة سلبية بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي، وعدم معنوية العلاقة مع مؤشر الاستقرار السياسي، أما على المدى القصير فتبين وجود علاقة إيجابية بين مؤشر مراقبة الفساد والاستثمار العام وعلاقة سلبية بين مؤشر الاستقرار السياسي والاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي.

*دراسة (Bouzid 2019) اهتمت الدراسة بتحديد العلاقة بين مؤشرات الحوكمة والنمو الاقتصادي في تونس للفترة (1996-2015) بتطبيق نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) ، وتوصلت الدراسة إلى أن الحوكمة الرشيدة تؤثر على النمو الاقتصادي في تونس في المدى الطويل، وأظهرت أن معظم هذه المؤشرات هي ذات دلالة إحصائية، حيث أن هناك علاقة ارتباط إيجابية بين كل من مؤشر المشاركة والمساءلة، فاعلية الحكومة، الجودة التنظيمية والنمو الاقتصادي ، في حين أن هناك علاقة ارتباط سلبية بين مؤشر سيادة القانون، الاستقرار السياسي، مراقبة الفساد والنمو الاقتصادي.

*دراسة(Adzima & Baita, 2019) تناولت الدراسة تأثير الحوكمة على النمو الاقتصادي ل 33 دولة من دول جنوب صحراء إفريقيا للفترة (2002-2017)، باستخدام نماذج (Panel) الساكن .وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن مؤشر الحوكمة المركب له تأثير إيجابي وهام على النمو الاقتصادي، وأن مؤشر فاعلية الحكومة وسيادة القانون كان لهما تأثير إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي، وأن تحسن هذين المؤشرين من شأنه أن يشجع على زيادة النمو الاقتصادي، وتحسين نوعية المؤسسات من شأنه أن يقلل الفقر ويرفع من النمو الاقتصادي.

* دراسة (Akinci et al., 2023): استخدمت الدراسة التكامل المتناظر المقطعي في 21 دولة من الاتحاد الأوروبي، وخلصت إلى وجود علاقة غير معنوية بين مؤشرات فاعلية الحكومة، وسيادة القانون والمساءلة، والنمو الاقتصادي، بينما وجدت علاقة معنوية موجبة بين مؤشرات التحكم في الفساد والاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي.

ما يميز دراستنا عن الدراسات السابقة انا ركزت على البعد القانوني للحوكمة وتأثيره على الدول العربية، بالإضافة الى طول فترة الدراسة.

2.مفهوم الحوكمة ومؤشراتها وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

لقد تعددت التعريفات التي أعطيت للحوكمة باختلاف الجهات التي أوردتها، وكذا باختلاف مجالاتها وأبعادها.

2. 1. مفهوم الحوكمة:

يعرف البنك الدولي الحكم الراشد بأنه" الحكم الذي يتضمن العمليات والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في بلد ما، معتمدة في ذلك على التسيير الحسن للمؤسسات، واختيار السياسات وتنسيقها من أجل تقديم خدمات جيدة وفعالة (, world Bank, 1992, p. 01)

وينظر صندوق النقد الدولي للحوكمة على أنها "طريقة عمل تصبغ الشفافية على أداء الحكومة ومدى فعالية هذه الأخيرة في إدارة الموارد العامة، إضافة إلى ضمان البيئة اللازمة لعمل القطاع الخاص. (FUND, ,2000, p. 06)

كما يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للحوكمة على انها" ممارسة السلطة الاقتصادية، والسياسية، والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، ويشمل الآليات، والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والمجموعات عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم . القانونية، ويوفون بالتزاماتهم ويقبلون الوساطة لحل خلافاتهم (UNDP, 1997, p. 08).

2.2 مؤشرات الحوكمة:

لتقدير مستوى الحوكمة في بلد ما يتم . الاعتماد على ثلاث معايير او ابعاد رئيسية للتحليل، كل معيار يتم قياسه عن طريق مؤشرين كما يلي (kaufmann, 2008, pp. 7-8):

أ-مؤشرات البعد السياسي وتشمل:

-**مؤشر المشاركة والمساءلة:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة مواطني دولة ما على المشاركة في اختيار حكومتهم، وكذا حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائل الاعلام الحر، ويعتبر التمتع بالحرية السياسية والمشاركة في القرارات التي تهتم بحياة الناس من المبادئ الاساسية الواجب توافرها للمساهمة في تطوير المجتمعات ورفع معدلات النمو الاقتصادي فيها.

- **مؤشر الاستقرار السياسي:** يقيس هذا المؤشر مدى احتمال زعزعة استقرار الحكومات أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية وغير شرعية مع استخدام العنف.

ب-مؤشرات البعد الاقتصادي وتشمل:

-**مؤشر فاعلية الحكومة:** يقيس هذا المؤشر مدى جودة الخدمات العامة، وجودة الخدمة المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، وجودة صياغة السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات.

-**مؤشر مراقبة الفساد:** يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

ج-مؤشرات البعد القانوني وتشمل:

-**مؤشر جودة التشريعات وتطبيقها:** يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ السياسات واللوائح التي تسمح بتشجيع وتنمية القطاع الخاص من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية، إذ

أن القوانين والتشريعات قد تعيق مساهمة القطاع الخاص في تنمية وتطوير المجتمع كأخذ التراخيص والموافقات الحكومية لمزاولة الأعمال، مما يضيع الفرص الاستثمارية للقطاع الخاص ويعيق تحقيق التنمية بشكل أسرع.

-**مؤشر سيادة القانون:** ويقيس مدى ثقة المتعاملين بتطبيق القانون من قبل الحكومة بشكل متساوي على كل الافراد والمنظمات، وبشكل خاص الثقة في مدى إنفاذ العقود، حماية حقوق الملكية، عمل الشرطة والمحاكم، فضلا عن احتمال حدوث الجرائم والعنف.

3.2.اليات تأثير مؤشرات الحوكمة على النمو الاقتصادي:

تؤثر الحوكمة من خلال مؤشراتها على النمو الاقتصادي عبر قنوات عديدة نوجزها في التالي:

-**سيادة القانون** :تضمن الحوكمة الرشيدة وضع القوانين وإتاحتها للمواطنين؛ من أجل ضمان وضوح تلك القوانين للجميع، مما يساعد على دعم التنمية، فعندما يتم تطبيق سيادة القانون والتعامل معه على قدم المساواة؛ حيث لا يكون هناك أية معاملة تفضيلية خاصة بأفراد بعينهم وفقا لوضعهم أو مكانتهم في المجتمع، فإن ذلك يضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي.

-**المساءلة والشفافية** :تضمن الشفافية توافر المعلومات اللازمة لقياس أداء استخدام الحكومة للسلطة، مما يساعد على ضمان المساءلة .يشير هذا إلى حقيقة أنه إذا لم تكن هناك مساءلة وشفافية بصورة مناسبة، فإن ذلك سيؤدي إلى عدم الاستقرار الاجتماعي، مما يخلق بيئة سلبية تعوق التنمية.

-**جودة اللوائح التنظيمية (التشريعات):** أن إحدى ركائز التنمية الاقتصادية للدولة من خلال الحوكمة هي تحسين جودة نظام اللوائح، والذي بدوره يخلق حافزا فعالا لكل من القطاعين العام والخاص، كما يستفيد المواطن العادي من السياسات التنظيمية الجيدة التي تساعد في تفعيل الإطار التشريعي، ومن ثم الحد من الفساد؛ حيث يفتح ذلك الطريق لتنشيط ريادة الأعمال، ويزيد من جودة الخدمات العامة.

- **فاعلية الحكومة** :تعزز الحوكمة الرشيدة من فاعلية الحكومة وقدرتها على إدارة مواردها بكفاءة، مما يضمن عدم إهدار الموارد وتخصيصها في المجالات الاكثر انتاجية والاكثر عائد بما يساهم في تحقيق النمو.

-**مكافحة الفساد:** يقلل الفساد من الحافز على الاستثمار، لأن رجال الأعمال في البيئة الفاسدة عليهم أعباء إضافية عند قيامهم بأنشطتهم الاستثمارية، فعليهم دفع الرشاوى حتى يسمح ليم ببدء نشاطهم، ثم عليهم بعد ذلك دفع الرشاوى عند القيام بالإجراءات المختلفة المرتبطة بالمشروع والحصول على التصاريح وعلى التوثيق ، كما أنه يؤدي إلى إضعاف أداء القطاعات الاقتصادية ومن ثمّ النمو الاقتصادي.

-**الاستقرار السياسي:** ان عدم الاستقرار السياسي يؤدي إلى الفساد السياسي الذي يساهم في غياب المنافسة الحرة والسليمة وتغييب فرص الاستثمار الناجح، ومن ثم ظهور حالة من التوقف التنموي وشلل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

3. الجانب التطبيقي للدراسة:

يهدف هذا الجزء إلى قياس أثر البعد القانوني للحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية، ولتحقيق هذا الهدف سيتم تقدير نموذج قياسي يضم مجموعة من المتغيرات المفسرة ذات علاقة بموضوع الدراسة.

تسمّى البيانات المستخدمة في الدراسة البيانات المقطعية الزمنية أو بيانات البانل (Panel Data) ، وهي مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد، الشركات، الدول، في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. وهنا تكمن أهمية استخدامها كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، وبالتالي فهي تحتوي على بعدين، بعد زمني يتمثل في عدد سنوات الدراسةT، وبعد مقطعي ممثلا في مجموعة الدول التي ستجرى عليها الدراسة ويرمز لها عادة بـN ، وسنعمل على تقدير نماذج البانل الساكن الثلاث، حيث يشير الاول الى نموذج الانحدار التجميعي (pooled) ، اما الثاني فيشير الى نموذج التأثيرات الثابتة (fixed) ، في حين يتمثل النموذج الثالث في التأثيرات العشوائية(random) ، وبعد تقدير هذه النماذج نقوم بالمفاضلة بينها باستخدام الاختبارات الاحصائية المناسبة.

1.3. عينة الدراسة ومصادر البيانات:

تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر البعد القانوني للحوكمة على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2022) (T=23) لعينة مكونة من 12 دولة عربية (N =12) وهي :الجزائر، تونس، المغرب، مصر، الأردن، البحرين، الكويت، المملكة العربية السعودية، عمان، لبنان، الامارات، قطر ، وعليه يكون الحجم الكلي للعينة هو276 مشاهدة (N*T=276) ، أما مصادر البيانات فقد تم الاعتماد على قاعدة بيانات البنك الدولي .

2.3. متغيرات ونموذج الدراسة:

بعد تتبع الدراسات التجريبية، سيتم الاعتماد على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي(النمو الاقتصادي) كمتغير تابع، مؤشر جودة التشريع، سيادة القانون، تكوين راس المال، الانفتاح التجاري كمتغيرات تفسيرية، وهذا وفق الصيغة الرياضية التالية:

$$LGDPPC=f(RQ, RL , K, OPEN)$$

حيث:

LGDPPC : لوغاريتم نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي.

RQ: مؤشر جودة التشريع.

RL: مؤشر سيادة القانون.

K: اجمالي تكوين رأس المال كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

OPEN: مؤشر الانفتاح التجاري.

ولدراسة تأثير البعد القانوني للحوكمة على النمو الاقتصادي في الدول العربية سيتم الاعتماد على معادلة الانحدار الأساسية التالية:

$$LGDPPC= \beta 0+\beta 1RQit+\beta 2RLit+\beta 3kit+OPEN +\varepsilon it.....(1).\ i=1.....N,\ t=1.....T$$

حيث i : تمثل الدول، t تمثل الفترة الزمية، εit حد الخطأ العشوائي.

3.3. تقدير نماذج بيانات البانل الساكن (static panel) والمفاضلة بينها.

في هذا الجزء من الدراسة سنقوم بتقدير النماذج الأساسية لبيانات البانل الساكن كمرحلة أولية، وفي المرحلة الثانية سنقوم بالاختبارات الأساسية للمفاضلة بين هذه النماذج واختبار النموذج الملائم.

1.3.3.تقدير نموذج الانحدار التجميعي(pooled)

جدول رقم (01): نتائج تقدير نموذج الانحدار التجميعي(pooled)

Variable	Coefficient	Prob.
RQ	0.7912242	(0.0000)
RL	0.2618931	(0.081)
k	0.0020547	(0.777)
OPEN	-0.000978	(0.539)
C	8.990127	(0.0000)
R^2	0.3242	
F-statistic	32.50	
Prob(F-statistic)	(0.0000)	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15 (انظر الملحق رقم 1).

تظهر نتائج التقدير الموضحة في الجدول اعلاه ان النموذج المقدر ذو معنوية احصائية وهو ما تثبته القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (0.0000) وهي اقل من مستوى المعنوية 0.01.

2.3.3.تقدير نموذج التاثيرات الثابتة (fixed):

جدول رقم (02): نتائج تقدير نموذج التاثيرات الثابتة

Variable	Coefficient	Prob.
RQ	-0.0210727	(0.642)
RL	-0.1057364	(0.013)
k	0.0029499	(0.061)
OPEN	0.0028439	(0.000)
C	8.635294	(0.000)
R^2	0.1931	
F-statistic	15.56	
Prob(F-statistic)	(0.000)	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15 (انظر الملحق رقم 2)

تظهر نتائج التقدير الموضحة في الجدول اعلاه ان النموذج المقدر ذو معنوية احصائية وهو ما تثبته القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (0.0000) وهي اقل من مستوى المعنوية 0.01.

3.3.3.تقدير نموذج التأثيرات العشوائية(random):

جدول رقم(03): نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Variable	Coefficient	Prob.
RQ	-0.0176013	(0.697)
RL	-0.1009689	(0.016)
k	0.028611	(0.067)
OPEN	0.0028966	(0.000)
C	8.63184	(0.000)
R^2	0.1939	
F-statistic	62.95	
Prob(F-statistic)	(0.000)	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15 (انظر الملحق رقم 3)

تظهر نتائج التقدير الموضحة في الجدول اعلاه ان النموذج المقدر ذو معنوية احصائية وهو ما تثبته القيمة الاحتمالية لإحصائية فيشر (0.0000) وهي اقل من مستوى المعنوية 0.01.

4.3.3.المفاضلة بين النماذج الثلاث المقدرة:

بعد تقدير النماذج الثالثة لبيانات البانل في المرحلة الاولى، نأتي في المرحلة الثانية إلى المفاضلة بين هذه النماذج.

***اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة:**

سنعتمد على اختبار فيشر (Test-F) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، وفرضيات هذا الاختبار كالتالي:

H0: نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H1:: نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

جدول رقم (04): نتائج اختبار Fisher

نوع الاختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال
(Test-F)	1047.66	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15 (انظر الملحق رقم 4)

نتائج الاختبار المبينة في الجدول توضح أن القيمة الاحتمالية لاختبار (Fisher) معنوية عند 1%، وبالتالي رفض فرضية العدم التي تحكم بتجانس قواطع الدول، وقبول الفرضية البديلة التي مفادها ان نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed) هو الملائم.

***اختبار المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية:**

سنعتمد على اختبار(breusch – and pagan) للمفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية، وفرضيات هذا الإختبار كالتالي:

H0 : نموذج الانحدار التجميعي هو الملائم.

H1 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

جدول رقم (05): نتائج اختبار(breusch – and pagan)

نوع الاختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال
اختبار(breusch – and pagan)	2596.08	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15 (انظر الملحق رقم 5)

اشار الجدول اعلاه بناءا على القيمة الاحتمالية لاختبار (breusch – and pagan) والتي قدرت ب (0.000) وهي اقل من درجة المعنوية 0.05 الى رفض فرضية العدم، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على ان نموذج التأثيرات العشوائية هو الانسب.

***اختبار المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية:**

سنعتمد على اختبار Housman للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية، وفرضيات هذا الاختبار كالتالي:

H_0 : نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم.

H_1 : نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم.

جدول رقم (06): نتائج اختبارHousman

نوع الاختبار	القيمة المحسوبة	الاحتمال
اختبار **Housman**	2.84	0.5851

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata15 (انظر الملحق رقم 6).

بالاعتماد على نتائج اختبار Housman نلاحظ ان قيمة الاحتمالية (0.5851) اكبر من درجة المعنوية 0.05، وبالتالي نقبل فرضية العدم، ومنه نموذج التأثيرات العشوائية هو الانسب.

من خلال نتائج الاختبارات الثلاث السابقة نستنتج ان النموذج الملائم لبيانات عينة الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية، بمعنى ان مصدر الاختلاف بين الدول العربية محل الدراسة يعود الى المتغير العشوائي وليس المقطع الثابت.

4.3.اختبارات نموذج التأثيرات العشوائية:

للتأكد من صحة وملائمة النموذج للتأثيرات العشوائية نقوم بمجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية وهذا ما يوضحه الجدول أدناه.

جدول رقم (07):نتائج اختبارات نموذج التأثيرات العشوائية

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Wooldridge test	161.302	0.000
عدم تجانس التباين	lagrange Multiplier (LM test	1.11e+04	0.000
	Likelihood ratio (LR test)	178.126	0.000
	Wald test	6.20e+o5	0.000
ارتباط المقاطع العرضية	pesaran test	6.794	0.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15 (انظر الملاحق 9،8،7).

نلاحظ حسب اختبار(Waldridge test) بأنه تم رفض فرضية العدم وبالتالي وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية 1%، كما تشير اختبارات عدم تجانس التباين الثلاث (LM test,LR test, wald test) الى عدم رفض فرضية العدم وبالتالي وجود مشكلة عدم تجانس التباين، كما أشار اختبار (pesaran test) الى قبول فرضية العدم وبالتالي وجود مشكلة ارتباط المقاطع العرضية في نموذج التأثيرات العشوائية. وللتخلص من هذه المشاكل يجب تصحيح الأخطاء المعيارية للمعلمات باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وفق مقدار باركس(FGLS parks)، ونتائج التقدير المتوصل إليها موضحة فيما يلي.

جدول رقم (08): نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وفق مقدار باركس(FGLS parks)

Variable	Coefficient	Prob.
RQ	0.1264513	0.000
RL	.0736358	0.029
k	.0008589	0.369
OPEN	0010387	0.002
C	8.748222	0.000
R-squared	(0.9729)	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Stata 15 (انظر الملحق10).

من خلال الجدول نلاحظ أن كل من المتغيرات التفسيرية لها تأثير في النمو الاقتصادي، ويمكن القول أن العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والمتغير التابع قوية، وهو ما بينه ارتفاع قيمة معامل التحديد R^2 الذي يبين أن المتغيرات التفسيرية تفسر ما يقارب 97% من التقلبات في النمو الاقتصادي، ويظهر من خلال النتائج ايضا أن المتغيرات المفسرة معنوية إحصائيا عند مستوى 1% باستثناء متغيرة قوة رأس المال (K) ، كما تبين نتائج التقدير الموضحة في الجدول النتائج التالية:

-بالنسبة لمتغير جودة التشريع (RQ) كان تأثيره ايجابي ومعنوي على حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أي زيادة مؤشر جودة التشريع ب1% يؤدي الى زيادة في حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ب 0.126%، وعلى العموم يمكن ارجاع ذلك الى توفير التشريعات وتوسيع مساحة الحريات مما نتج عنه توفير بيئة قانونية تساهم في توفير الثقة والامان في مناخ الاستثمار الذي يعمل على زيادة حيوية البيئة الاقتصادية والتحفيز على العمل والإنتاجية والابتكار، وضبط ايقاع الحركة الاقتصادية للاتجاه الذي يحقق الأهداف الاقتصادية المدرجة في دفع عجلة النمو.

-بالنسبة لمؤشر سيادة القانون (RL) له تأثير ايجابي ومعنوي على حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي، أي زيادة مؤشر سيادة القانون ب 1% يؤدي الى زيادة في حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي ب% 0.073 وذلك لما لسيادة القانون من دور في تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة بين افراد المجتمع.

-بالنسبة لمتغير تكوين رأس المال (K) له تأثير ايجابي غير معنوي على حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي ويمكن تفسير ذلك بضعف الطاقة الانتاجية لدول العينة المدروسة وعدم كفاءة الجهاز الإنتاجي، وكذا ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد الوطني بالرغم من الجهود الانمائية المبذولة من طرف حكومات دول الدراسة في تنويع هيكل الاقتصاد الوطني. بالإضافة الى ان بعض البلدان العربية تأثرت في فترة الربيع العربي بسبب حالة الفوضى واللاأمن مع انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي، كتونس ومصر وليبيا في الفترة بين عامي 2007 و2015.

-بالنسبة للانفتاح التجاري(OPEN) كان له تأثير ايجابي ومعنوي على حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي، أي زيادة الانفتاح التجاري ب 1% يؤدي الى زيادة في حصة الفرد من اجمالي الناتج المحلي ب 0.001%، وهو ما يوحي إلى أن الانفتاح التجاري يعتبر محددا رئيسيا للنمو الاقتصادي في دول عينة الدراسة لأنه قد يؤدي الى تحسن وزيادة الصادرات وبالتالي تشجيع الصناعة المحلية.

4.خاتمة:

استهدفت هذه الدراسة تقدير أثر مؤشرات الحوكمة ذات البعد القانوني على النمو الاقتصادي لعينة مكونة من 12 دولة عربية خلال الفترة (2000-2022). ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام بيانات(Panel Data) وطريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وفق مقدار باركس (FGLS parks) ، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

-ان النموذج الأفضل والملائم لبيانات عينة الدراسة هو نموذج التأثيرات العشوائية.

-اظهرت النتائج أنّ غالبية معالم النموذج مقبولة إحصائيا، كما أنّ النموذج ككل معنوي.

- بينت الدراسة ان الحوكمة من خلال بعدها القانوني الممثل في مؤشري جودة التشريع وسيادة القانون كان تأثيرها ايجابيا ومعنويا على النمو الاقتصادي.

-اظهرت النتائج ان الانفتاح التجاري له تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي.

على ضوء ما توصلت إليه الدراسة من نتائج، يمكن تقديم التوصيات التالية:

-يجب على صانعي السياسات في الدول العربية تحويل انتباههم الى الحوكمة كمحدد للنمو الاقتصادي، وبشكل اكثر تحديدا ينبغي لواضعي السياسات ان يتبنوا السياسات التي من شانها ان تؤدي الى تعزيز سيادة القانون وجودة التشريع على نحو افضل.

-ضرورة احترام مبادئ القانون وارساء أسسه، وتنفيذ حزمة من الاصلاحات القانونية والسياسية والاقتصادية بهدف توفير البيئة التمكينية للنمو والتنمية في الدول العربية.

-العمل على تحسين اداء قطاع التجارة الخارجية وتشجيع الانفتاح التجاري بإلغاء القيود الكمية والنوعية والتنظيمية، مع محاولة تشجيع المبادلات التجارية بين الدول العربية من خلال توحيد سوق السلع والخدمات بهدف زيادة التجارة البينية وتسهيل حركة رؤوس الأموال لتعزيز فرص التكامل الاقتصادي.

5.المراجع:

1. International Monetary Fund.(2000) .Good Governance: The IMF's Role.
2. UNDP. (1997). Governance For Sustainable Humain Development. New York..
3. Daniel kaufmann, Art Kraay, Massimo Mastruzzi, (2008) ,Governance Matters VII : Aggregate and Individual Governance Indicators 1996-2007, Policy Research Working
4. World Bank. (1992). Governance & Development. Washington

5 . Akinci, A., Usta, S., & Kaplan, E. A. (2023). The relationship between economic growth and institutional variables: A panel cointegration analysis for EU Countries. Journal of the Knowledge Economy, 14, 2395-2419

6.Erum, K., Naveed, A., & Imtiaz, A. (2018). Empirical analysis of relationship between investment, good governance and GDP growth rate in Pakistan (1996-2016). Journal of Economics Library. 05(03), pp.211–220.

.7 Adzima, K., & Baita, K. (2019). The Impact of Governance on Economic Growth: An Empirical Assessment in Sub-Saharan Africa-

.8 .Bouzid, A. (2019). Analysis of The Relationship Between Governance and Economic Growth: New Evidence from Tunisia an ARDL Bounds Testing Approach. Journal of Development and Economic Policies. 21, pp.21–37.

6. الملاحق:

الملحق رقم (01): طريقة الانحدار التجميعي(Pooled)

```
Source | SS df MS Number of obs = 276
-------------+---------------------------------- F(4, 271) = 32.50
Model | 82.229013 4 20.5572532 Prob > F = 0.0000
Residual | 171.391525 271 .632441052 R-squared = 0.3242
-------------+---------------------------------- Adj R-squared = 0.3142
Total | 253.620538 275 .922256502 Root MSE = .79526
------------------------------------------------------------------------------
LnGDPPC | Coef. Std. Err. t P>|t| [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
RQ | .7912242 .1766761 4.48 0.000 .443392 1.139056
RL | .2618931 .1496253 1.75 0.081 -.0326825 .5564688
k | .0020547 .0072309 0.28 0.777 -.0121812 .0162906
Open | -.000978 .0015899 -0.62 0.539 -.0041082 .0021523
_cons | 8.990127 .2063533 43.57 0.000 8.583868 9.396386
```

الملحق رقم (02):طريقة التأثيرات الثابتة(Fixed

```
Fixed-effects (within) regression Number of obs = 276
Group variable: country Number of groups = 12
R-sq: Obs per group:
within = 0.1931 min = 23
between = 0.0878 avg = 23.0
overall = 0.0816 max = 23
F(4,260) = 15.56
corr(u_i, Xb) = 0.1686 Prob > F = 0.0000
------------------------------------------------------------------------------
LnGDPPC | Coef. Std. Err. t P>|t| [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
RQ | -.0210727 .04528 -0.47 0.642 -.110235 .0680896
RL | -.1057364 .0422284 -2.50 0.013 -.1888895 -.0225833
k | .0029499 .0015659 1.88 0.061 -.0001337 .0060334
Open | .0028439 .0004778 5.95 0.000 .0019031 .0037848
_cons | 8.635294 .0535299 161.32 0.000 8.529886 8.740701
-------------+----------------------------------------------------------------
sigma_u | .96553406
sigma_e | .12059872
rho | .98463873 (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(11, 260) = 1047.66 Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم (03): طريقة التأثيرات العشوائية. (Random)

```
Random-effects GLS regression Number of obs = 276
Group variable: country Number of groups = 12
R-sq: Obs per group:
within = 0.1930 min = 23
between = 0.1020 avg = 23.0
```

```
overall = 0.0946 max = 23
Wald chi2(4) = 62.95
corr(u_i, X) = 0 (assumed) Prob > chi2 = 0.0000
------------------------------------------------------------------------------
LnGDPPC | Coef. Std. Err. z P>|z| [95% Conf. Interval]
------------+-----------------------------------------------------------------
RQ | -.0176013 .045206 -0.39 0.697 -.1062035 .0710009
RL | -.1009689 .0420764 -2.40 0.016 -.1834371 -.0185006
k | .0028611 .0015636 1.83 0.067 -.0002034 .0059257
Open | .0028966 .0004756 6.09 0.000 .0019645 .0038287
_cons | 8.63184 .2869026 30.09 0.000 8.069521 9.194159
sigma_u | .97705301
sigma_e | .12059872
rho | .9849934 (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
. estimates store Random
```

الملحق رقم (05) :اختبار المفاضلة بين نموذج الانحدار التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects
LnGDPPC[country,t] = Xb + u[country] + e[country,t]
Estimated results:
| Var sd = sqrt(Var)
---------+----------------------------
LnGDPPC | .9222565 .9603419
e | .0145441 .1205987
u | .9546326 .977053
Test: Var(u) = 0
chibar2(01) = 2596.08
Prob > chibar2 = 0.0000
```

الملحق رقم (06): اختبار المفاضلة بين النموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية

```
. hausman fixed random

---- Coefficients ----
| (b) (B) (b-B) sqrt(diag(V_b-V_B))
| fixed random Difference S.E.
------------+----------------------------------------------------------------
RQ | -.0210727 -.0176013 -.0034714 .0025876
RL | -.1057364 -.1009689 -.0047675 .003579
k | .0029499 .0028611 .0000887 .0000859
Open | .0028439 .0028966 -.0000527 .0000462
------------------------------------------------------------------------------
b = consistent under Ho and Ha; obtained from xtreg
B = inconsistent under Ha, efficient under Ho; obtained from xtreg
Test: Ho: difference in coefficients not systematic
chi2(4) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
= 2.84
Prob>chi2 = 0.5851
```

الملحق رقم (07): اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي

```
xtserial $ylist $xlist
```

Wooldridge test for autocorrelation in panel data

H0: no first order autocorrelation

F(1, 11) = 161.302

Prob > F = 0.0000

الملحق رقم(08): اختبار الكشف عن مشكلة عدم التجانس

==========

* Panel Groupwise Heteroscedasticity Tests

==========

Ho: Panel Homoscedasticity - Ha: Panel Groupwise Heteroscedasticity

- Lagrange Multiplier LM Test = 1.11e+04 P-Value > Chi2(11) 0.0000

- Likelihood Ratio LR Test = 178.2611 P-Value > Chi2(11) 0.0000

- Wald Test = 6.20e+05 P-Value > Chi2(12) 0.0000

الملحق رقم(09) : اختبار الكشف عن مشكلة الارتباط بين المقاطع

xtcsd, pesaran abs

Pesaran's test of cross-sectional independence = 6.794, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements = 0.531

الملحق رقم 10: نتائج تقدير طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة وفق مقدار باركس

FGLS(Parks)

Cross-sectional time-series FGLS regression
Coefficients: generalized least squares
Panels: heteroskedastic
Correlation: common AR(1) coefficient for all panels (0.9729)
Estimated covariances = 12 Number of obs = 276
Estimated autocorrelations = 1 Number of groups = 12
Estimated coefficients = 5 Time periods = 23
Wald chi2(4) = 40.22
Prob > chi2 = 0.0000

LnGDPPC	Coef.	Std. Err.	z	P>|z|	[95% Conf.	Interval]
RQ	.1264513	.0301933	4.19	0.000	.0672736	.185629
RL	.0736358	.0337454	2.18	0.029	.007496	.1397756
k	.0008589	.0009557	0.90	0.369	-.0010142	.0027321
Open	.0010387	.0003343	3.11	0.002	.0003836	.0016938
_cons	8.748222	.0682006	128.27	0.000	8.614551	8.881893
